تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار السلوكات المنحرفة والجرائم الالكترونية لدى فئة من شباب ومراهقي مدينة مكناس، مقاربة سوسيولوجية

د.الوالي عبد الغفور

جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس- المغرب

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على الجريمة الالكترونية ودوافعها، كشكل من أشكال الجرائم الحديثة التي تعرف تزايدا مستمرا في أوساط فئة الشباب، باعتبارها الفئة الأكثر استخداما لشبكات الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي، والكشف عما أفرزته هذه الظاهرة من آثار على مستوى قيم المجتمع ومعاييره من جهة، وما خلفته من تبعات؛ نفسية واجتماعية على ضحاياها، خصوصا في ظل نقص الرقابة والضبط الاجتماعيين المصحوبين بضعف التشريعات القانونية أيضا. لتحقيق هذا الهدف، وظفنا المنهج الكيفي عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، على عينة قصدية من شباب ومراهقي مدينة مكناس .

خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الفقر، البطالة وكثرة حجم وقت الفراغ، تدفع بمجموعة من الشباب المتعلّم منهم على وجه الخصوص إلى استثمار معارفهم في الأنشطة الإجرامية المعلوماتية، بغية الحصول على فوائد مادية (سرقة حسابات إلكترونية و"تهكير" بطائق بنكية، خلق شركات وتجارة إلكترونية وهمية، انتحال شخصيات، إلخ). كما خلصت أيضا إلى أن بعض الشباب يرتكبون هذا النوع من الجرائم كأحد آليات تقدير الذات عن طريق التحدي والظهور والشهرة، بل وهناك من يستغلها أحيانا بهدف الابتزاز وتهديد الضحايا مقابل الحصول على مكاسب مادية وأخرى معنوية (الانتقام مثلا). إلى جانب قيام البعض منهم بسلوكات منحرفة؛

كالتحرش والعمل الجنسي الافتراضيين، التنمر، مشاهدة الأفلام الإباحية، التشبع بأفكار متطرفة وإجرامية وغيرها، إلخ ....

الكلمات المفاتيح: الجريمة الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، وقت الفراغ، البطالة.

"The impact of social media on the spread of deviant behaviors and cybercrime among a group of youth and teenagers in the city of Meknes: A sociological approach."

Dr. Louali Abdelghafour

Doctorat en Sociologie Université Sidi Mohammed Ben Abdellah-Fes Morocco

Abstract: The objective of this study is to understand cybercrime and its motives as a form of modern crime that is steadily increasing among the youth, who are the most frequent users of the internet and social media platforms. It aims to uncover the effects of this phenomenon on societal values and standards, as well as the psychological and social consequences it has on its victims, particularly in the absence of social control and weak legal regulations. To achieve this goal, a qualitative approach was employed, conducting semi-structured interviews with a purposive sample of youth and teenagers in the city of Meknes.

The study concluded that factors such as high poverty rates, unemployment, and increased leisure time drive a group of educated young individuals, in particular, to utilize their knowledge in criminal cyber activities in order to gain material benefits (such as hacking bank accounts, creating fake companies and e-commerce, identity theft, etc.). It also found that some individuals commit these types of crimes as a means of self-esteem, seeking challenge, recognition, and fame. Additionally, some individuals exploit cybercrime for purposes of extortion and

threatening victims in exchange for financial and moral gains (e.g., revenge). Furthermore, it revealed the involvement of some individuals in deviant behaviors, such as online harassment, virtual sexual exploitation, bullying, and consumption of pornography, exposure to extremist and criminal ideas, among others.

Keywords: Cybercrime, Social media platforms, social control, Leisure time, Unemployment.

مقدمة: إن انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، فرض واقعا جديدا أثر على حياة الأشخاص والمؤسسات، تارة على نحو إيجابي وأخر على نحو سلبي؛ فلما كان تعرض الأفراد لمحتوى وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة (القنوات الإذاعية والتلفزية، الصحف والمجلات...) على نطاق شبه عالمي، يؤثر بنحو خفي في جزء كبير من الأفعال الاجتماعية والمعتقدات ويقيدها**(Silverstone, 1994)**، فإن هذا التأثير سيكون أكبر وأقوى بالنسبة للمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها فضاءات رقمية، أو ما يصطلح عليها بالفضاءات السيبرانية أو الافتراضية، ولعل أهمها انتشار الجرائم الالكترونية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من انتشار الجريمة إلا أننا أصبحنا اليوم في مواجهة ليس فقط الزيادة في عدد الجرائم، بل أيضا في نوعيتها، حيث كشفت الدراسات الجنائية عن تطور الجريمة خلال العشر سنوات الماضية من حيث أساليب ارتكابها وتنفيذها، مما جعلها تختلف عن الحقب السابقة لها **(مصطفي أحمد إبراهيم، 2008)**.

والجريمة الالكترونية واحدة من الجرائم الحديثة التي أصبحت تتواكب مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده المجتمع، بل وعرفت انتشارا بين عدد مهم من أفراده، خصوصا الشباب منهم، باعتبارهم الفئة الأكثر ولوجا لشبكات الأنترنيت واستعمالا لمواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، الواتساب، اليوتوب، Tictoc وغيرها....)، كوسيلة سهلة لتنفيذ العمليات الإجرامية، بغية الحصول على فوائد مادية وأخرى معنوية.

اليوم، وبعد أن أضحى العالم أكثر ارتباطًا رقميًا من أي وقت مضى، وفي ظل نقص الرقابة وضعف التشريعات القانونية، شجع المجرمين على استغلال التحول الرقمي وبعض الثغرات والعيوب في الأنظمة والشبكات والبنية التحتية عبر الأنترنت، حيث أصبحت ظاهرة منتشرة على نطاق واسع، وكان لها أثر بليغ في هدم قيم المجتمع ومعاييره، ما أفرز مجموعة من التداعيات السلبية المهمة، على الأفراد وكذا المؤسسات الاجتماعية منها والاقتصادية (الإدارات والشركات...) في جميع أنحاء العالم. إن حالات الانتهاكات لبيانات شخصية وقرصنة لقاعدة وبنوك البيانات والمعطيات التي يتم تسجيلها بشكل يومي، بل وأيضا سلوكات وممارسات لا أخلاقية يتم ارتكابها بشكل خفي دون تسجيلها، تندرج ضمن ما يصطلح عليه بالجرائم الالكترونية. هذه الأخيرة، أصبحت من بين الجرائم التي دقت ناقوس الخطر، ليس على المستوى الدولي[1] فقط، بل على المستوى المحلي أيضا، نظرا لمميزاتها وخصائصها التي تختلف عن الجرائم الكلاسيكية؛ فهي من جهة لا تحتاج إلى أي عنف أو سفك للدماء، أو آثار اقتحام لسرقة الأموال، بل تحتاج لخبرة ودراية واحتراف في مجال استخدام جهاز الكومبيوتر، وهو ما سهلته شبكة الأنترنيت بشكل عام ومواقع وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص. من جهة ثانية، فهي تتقدم بوتيرة سريعة لاستخدامها أحدث التقنيات في تنفيذ الهجمات السيبرانية، الشيء الذي يجعلها أكثر انتشارا؛ فمجرمو الأنترنيت يمكنهم العمل من أي مكان في العالم، واستهداف أعداد كبيرة من الناس أو الشركات عبر الحدود الدولية في غياب لأية مخاطر، لأن احتمالية الكشف عنها ضئيلة. من جهة ثالثة، حجم التهديدات التي يفرضها هذا النوع من الجرائم مهم

[1] – في أحد تقاريره يحذر الإنتربول من أن جرائم الإنترنت في إفريقيا أضحت تشكل تهديدًا أكبر من أي وقت مضى، وهو التقرير الذي يُظهر كيف وصلت التكنولوجيا الرقمية إلى كل مجالات الجريمة الرئيسية تقريبًا في هذه القارة، بالرغم من كون هذه القارة لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة في العالم من حيث الاتصال بالإنترنت: وفقًا لأرقام الاتحاد الدولي للاتصالات الواردة في تقرير الإنتربول؛ ففي عام 2019 استخدم 28٪ فقط من الأفارقة الأنترنت، مقارنة بـ 83٪ من السكان الأوروبيين. بالرغم من هذا الاتصال المنخفض نسبيًا لم يمنع جماعات الجريمة المنظمة من الاستفادة من الإنترنت. تقرير بلهجة التحذير هاته، مع استعمال ضعيف للأنترنيت يدل على أن حجم الظاهرة ستكون أكبر وأضخم على المستوى العالمي. (الموقع الإلكتروني:
https://www.interpol.int/fr/Actualites-et-evenements/Actualites/2020/En-Afrique-la-criminalite-sur-Internet-est-une-menace-plus-grande-que-jamais-alerte-un-rapport-d-INTERPOL)

مقارنة بالجريمة الكلاسيكية، نظرا للتعقيد التقني لتحديد هوية الجناة من جهة، قصور وسائل الرقابة، وضعف التشريعات القانونية وفرض العقوبة لتحجيم تأثيراتها.

تتعدد أدوار وسائل التواصل الاجتماعي في حياة الأفراد الاجتماعية منها والثقافية؛ بالرغم من ارتباطها بعدد من الظواهر الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، ودورها الإخباري والتواصلي، وكذا مساهمتها في بناء وتشكيل أفكار ومفاهيم جديدة حول حياة الناس وتصوراتهم وأسلوب عيشهم، بل وأيضا في تزويدهم بخبرات متنوعة في مجالات متعددة (التجارة الإلكترونية، تعلم اللغات وبعض الحرف والمهن اليدوية....إلخ)، إلا أنها قد تساهم من جهة في نشر وسائل وأساليب جديدة للجريمة عند تداول بعض الجرائم وشرح تفاصيلها، وهو ما يثير لدى المتلقي عناصر الانتباه، وحيث متى ما استقرت في الذاكرة، فإن التفاعل معها والتأثر بها سلباً أو إيجاباً يصبح أمراً تلقائياً، وهو ما تؤكده نظرية **الغرس الثقافي(أحمد شحاتة، 2020، ص 550)**. وهي النظرية التي تنطلق من فرضية رئيسية مفادها: "أن التعرض المكثف لنماذج وصور ثقافية ثابتة ومتكررة، يُشكل تدريجيًا إدراك الفرد للواقع الاجتماعي المحيط به، نتيجة التعرض التراكمي لوسائل الإعلام بصفة عامة، مما يؤدي للتأثير في اتجاهات وآراء الفرد وسلوكه **(Myrien. Eulahkezia et al, Vol. 1, No. 2, 2014)**، بل وقد يزعزع **أمنه الفكري**. هكذا يمكن الاستفادة من هذه النظرية في التعرف على تأثير مضمون الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في اتجاهات وتصورات الجمهور نحو واقع الجريمة وخطورتها، بل وقد تكون مصدرا للجريمة أو محرضا لها، وذلك بمحاولة تقليدها حسب ما جاءت به **نظرية المحاكاة** أو **التقليد لكابرييل تارد G.Tard**. وهي النظرية التي تعتبر أن قوانين التقليد تحكم الفرد رغما عنه **(فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، ت: إياس حسن، ص،65)** إذا ما غابت الشروط الأساسية؛ المادية منها والمعنوية الضرورية لنشأة وتربية جيل سليم وسوي. **فتارد** يرى أن جميع أنماط السلوك تتكون من خلال تأثير مثال يحتذى به، وفعل يندفع الناس إلى النسج على منواله، بغية تحقيق أهداف معينة.

ترتبط الجريمة الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والظروف الاقتصادية التي تولد مشاعر سلبية عند شرائح كبيرة من الناس ضد هذه الظروف وضد المجتمع. الشيء الذي يدفعهم إلى نهج أساليب تأقلم سلبية لتجاوزها، وهو ما تفسره النظرية العامة في الجريمة **لجتفرد سون وهيرشي Gottfredson and Hirschi** بإقبال الناس على تحقيق أهداف مقبولة اجتماعيا باللجوء إلى وسائل غير مقبولة اجتماعيا وقانونيا، ما يخلق نوعا من الفوضى، وهو ما تراه أيضا **نظرية الأنوميا لروبرت ميرتون.** لقد اعتمد هذا الأخير على مفهوم الأنوميا ضمن **نظرية التوتر The strain theory)**) والتي حاولت تفسير الانحراف. تبعًا لهذه النظرية، يحدث الانحراف عندما يكون هناك تفاوت بين الأهداف المحددة ثقافيًا والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيقها، هذا التوتر بين الهدف والوسيلة يدفع بالبعض لنهج سلوك منحرف. هكذا قد يلجأ بعض الناس إلى الجرائم الإلكترونية، ومنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نظرا لما تتميز بها عن الجريمة التقليدية؛ كونها جريمة تقنية تنشأ في الخفاء، تستهدف مجتمعا أكبر، طريقة تنفيذها أسهل وأسرع، ومردوديتها أقل خطورة **(M. R Gottfredson, T. Hirschi, 1990).**

1. إشكالية الدراسة:

لما كان الإنسان بطبعه وفطرته كائنا اجتماعيا، وهو ما أقرّه عدد من الباحثين والمفكرين (أريسطو، عبد الرحمان بن خلدون، إميل دوركايم وآخرون) لكونه لا يستطيع إشباع جميع حاجاته البيولوجية والنفسية وكذا الاجتماعية إلا من داخل مجتمعه، وعبر تواصله مع أفراد بني جنسه. تواصل قد يكون بشكل مباشر وفيزيقي، كما يمكن أن يكون بشكل افتراضي. وهو ما أتاحته شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي التي فسحت مجالا واسعًا أمام الإنسان للتعبير عن نفسه ومشاركة مشاعره وأفكاره مع آخرين مختلفين في توجهاتهم ومرجعياتهم العقائدية والايديولوجية، بل وأيضا مستوياتهم السوسيواقتصادية والثقافية، وكذا ألوانهم وانتماءاتهم العرقية. لكن يتفقون من حيث لغتهم التقنية عبر مناطقَ ودولٍ مختلفةٍ. بالرغم من الإيجابيات العديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها لا تخلو من سلبيات قد تكون مدخلا يسيرا لارتكاب

مجموعة من السلوكات والممارسات المنحرفة والاجرامية، وهي سلوكات تحركها في غالب الأحيان دوافع نفسية وأخرى سوسيواقتصادية، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو بمعنى أدق رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، وهو ما قد يترك آثار نفسية واجتماعية في صفوف ضحاياها، كما قد يسبب خسائر للمجتمع ككل في مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. يعتبر شباب ومراهقو مدينة مكناس من بين كثير من شباب العالم الذين يرتكبون عددا من الأنشطة المتنوعة والمختلفة التي تخالف القواعد القانونية والاجتماعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. من هنا تتمحور إشكالية دراستنا على النحو التالي: **ما الجريمة الالكترونية؟ ما أشكالها ودوافعها المختلفة المرتكبة من طرف شباب ومراهقي مدينة مكناس عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما الآثار النفسية والاجتماعية على ضحاياها وعلى المجتمع، وفيما تتمثل المخاطر التي تسببها؟**

2. الهدف من الدراسة وأهميتها:

نهدف من خلال هذه الدراسة الكشف عن مفهوم وطبيعة الجريمة الالكترونية المرتكبة من طرف عدد من شباب ومراهقي مدينة مكناس عبر شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارهم الفئة المجتمعية الأكثر استخداما لها، وكيف تحولت هذه المواقع أرضية خصبة لارتكاب أشكال مختلفة من السلوكات المنحرفة والجرائم، وكذا الكشف عما تفرزه هذه الأخيرة من تبعات وآثار اجتماعية ونفسية على ضحاياها؛ أفرادا وجماعات.

3. منهجية الدراسة وعينتها:

لتحقيق هذا الهدف، وجدنا أنفسنا أمام حتمية تبني منهج مؤسس على خلفية إبستمولوجية تأويلية. لذا اعتمدنا على مقاربة كيفية، وهي المقاربة التي لا يكون الباحث فيها محكوما بالضرورة بهاجس التكميم والتعميم لنتائج بحثه، بقدر ما يكون مسكونا بهاجس العمق (*)، فدافعه الأساس

(*). تجدر الإشارة أنه كلما تعلق الأمر باعتماد المقاربة الكيفية يكون السؤال الذي يطرح دوما هو: كم من المقابلات ينبغي أن ننجز للإلمام بالموضوع المدروس؟ والجواب هنا يكمن في مفهوم التشبع؛ عندما يصبح الباحث يصادف نفس المعطيات التي

هو الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات النوعية التي يصعب الوصول إليها باعتماد المقاربة الكمية، بل للتعمق في دراسة حالة معينة ومحدودة، بشكل يخول له النفاذ إلى جوهرها اللامرئي وجوانبها الملتبسة.

أمام استحالة إجراء المسح الشامل على مجتمع البحث واستجواب جميع أفراده، كان لزاما علينا الاعتماد على فكرة العينة كتقنية من تقنيات البحث التي تسهل على الباحث إجراء بحثه. لذلك، قمنا بإجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، مع عينة قصدية (مراهقين وشباب، تلاميذ وطلبة، ينحدرون من مدينة مكناس، ويستعملون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل شبه دائم) تتكون من 30 مبحوثا تتوزع على النحو التالي: 20 مبحوثا من الذكور، بنسبة (67%)، مقابل عشر مبحوثات، بنسبة (33%)، وهو ما يوضحه المبيان التالي:

المبيان رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

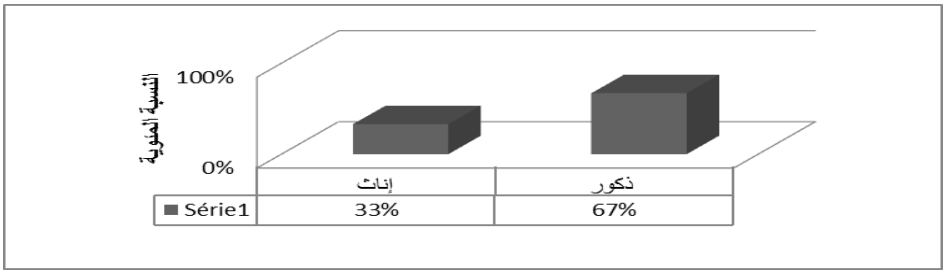

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2022

4. مفاهيم الدراسة:

توصل إليها من قبل، يضطر إلى التوقف والاقتصار على ما توصل له من قبل مع نفس العينة. ما جعل الدكتور عبد الرحمان المالكي يقتنع بأن الأهمية في هذا النوع من الدراسات لا ينبغي أن تعطى لعدد المقابلات المنجزة، ولكن الأهمية لعمقها ولتبصرها وفهمها (أنظر في هذا الصدد: عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب، (حالة المهاجرين القرويين إلى مدينة فاس)، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز\–فاس،سنة، 2004~2005، ص 302.)

أ. مفهوم الجريمة الالكترونية

تتكون الجريمة الإلكترونية **cyber crimes** من مقطعين هما: الجريمة crime والإلكترونية**cyber**؛ يستخدم مصطلح **الإلكترونية** كمكمّلة لتشكيل العديد من الكلمات المتعلقة باستخدام شبكة الأنترنت لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات[2]) (تعلم إلكتروني، فيزا إلكترونية، هجوم إلكتروني، تجارة إلكترونية، إدمان إلكتروني، تحرش إلكتروني، شرطة إلكترونية، دعارة إلكترونية....) (**www.Larousse.fr**)، فنكون أمام بعض الجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب أو أي نوع من الشبكات والمعدات الرقمية، مثل الجوال واللوحات الإلكترونية...إلخ. بينما مفهوم **الجريمة** وكما تم تعريفها اجتماعيا، هي ردّ فعل يخالف الشعور العام للجماعة، أي أنها فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنها بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة فيه **(حسن اسماعيل عبيد 1993، ص 97)**. وهو ما جعل عددا من علماء الاجتماع يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها، سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب؛ أي أن معيار الاستقامة (السواء) أو عدمه راجع إلى معيار اجتماعي لا إلى معيار قانوني **(Sutherland, Cressy, 1996, p 22)**، بمعنى آخر، هي كل انحراف عن المعايير والضوابط المجتمعية للسلوك، بل وكل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع. إن أساس تجريم أي فعل هو المجتمع، وهو المعيار الذي اعتمد عليه العديد من السوسيولوجيين في تعريفهم للجريمة. من المنظور القانوني فالجريمة هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون" **فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**" وهي بمعنى آخر ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه (**G.Stefani, G. la raseau 1964. P. 86**). وكحقيقة قانونية فهي كل فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلا في

(يصل الباحث في علم الاجتماع مرحلة التشبع عندما يتم تكرار نفس المعطيات والأقوال التي تم التوصل إليها من طرف المبحوثين).

2 - Préfixe servant à former de très nombreux mots relatifs à l'utilisation du réseau Internet: cyberattaque, cyberboutique, cyberdépendance, cyberharcèlement, cyberpolice .

مشرعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه، أو من الظروف المكملة لهذا الشرط **(رمسيس بنهام 1978، ص 19 و20)**.

في الموقع الرسمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يرى أنه لا يوجد تعريف موحّد عالميًا للجريمة الإلكترونية، لكنه ومع ذلك، يقدم تعريفا يتضمن عناصر تشترك فيها التعريفات الحالية؛ فالجريمة الإلكترونية هي كل فعل ينتهك القانون ويُرتكب باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(ICT)** لاستهداف الشبكات والأنظمة والبيانات والمواقع الإلكترونية و/أو التكنولوجيا أو تسهيل ارتكاب جريمة **(https://www.Unodc.org)**. جاء في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة المنعقد في فينا، أن2000 الجريمة الالكترونية هي كل جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة، وتشمل جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية **(خالد عياد الحلبي، 2011، ص،30)**. **هكذا** فهي نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي إلى جانب وسائل تقنية حديثة (الهاتف النقال، اللوحات الإلكترونية، الساعات الذكية...إلخ)، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود **(محمود أحمد القرعان، 2017 ص،1)**. تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في موضوع الجريمة الالكترونية بحسب الجهة التي ينظر إليها منها؛ فمن ناحية قد يكون الحاسب الآلي أو المعلومات المخزنة فيه محل للجريمة، ومن ناحية أخرى قد يكون فيها الحاسب الآلي أداة للجريمة الالكترونية ووسيلة تنفيذها. إن الجريمة الإلكترونية تتمثل إذن في كل فعل ضار يأتيه المواطن عبر استعمال الحاسوب الآلي وشبكة الأنترنيت، بل وتلعب فيها التقنية الرقمية وبيانات الحاسب والبرامج الالكترونية دور مهما **(ياسين شرف: https://www.droitetentreprise.com/category)**. لا تقتصر الجرائم الإلكترونية على أفراد أو مجموعات وإنما قد تمتد إلى مستوى الدول لتشمل التجسس الإلكتروني (وأبرز أمثلته ما كشفته تسريبات المتعاقد السابق مع وكالة الأمن الوطني الأميركي **إدوارد سنودن** الذي كشف مخططات أميركية عديدة للتجسس، ليس على الأفراد فحسب بل على اتصالات دول

أخرى) والسرقة المالية وغيرها من الجرائم العابرة للحدود **(اسراء جبريل رشاد مرعي: https://democraticac.de)**.

ب. وسائل التواصل الاجتماعي:

يعرف مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي عدة تعريفات، يمكن أن نأخذ من بينها تعريف "**لوي سارج ريل دال سارت**" في كتابه الشهير "**الشبكات الاجتماعية في الأنترنيت**"، يعرفها على أنها تمثل نتيجة لتطور الأنترنيت **(Real Del Louis, 2010, p 26)**. وهو ما يدل على أنها ظاهرة حديثة ارتبطت بظهور الأنترنيت **(Liu Hugo, 2008, p 14)**. هي منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء حساب خاص ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني، مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات أو جمعه مع أصدقاء. بينما تعرّف وسائل التواصل الاجتماعي على أنها وسائل ينشئ من خلالها المستخدم حساب يمكنه من التواصل عبر شبكة الإنترنت مع غيره من الأشخاص إلكترونيا؛ لمشاركة المعلومات والأفكار والآراء والرسائل وغيرها من المحتوى المكتوب والمرئي والصوتي والملفات. من أمثلة هذه الوسائل والمنصات نذكر:**Facebook**، **Twitter** ، **Snapchat**، **Instagram**، **WhatsApp**و**YouTube**، ومنها كذلك ما يكون له جانب مهني مثل **LinkedIn**، وقد تدخل من ضمنها المدونات مثل **WordPress** و**Blogger**.

ت. الضبط الاجتماعي

يختلف مفهوم الضبط الاجتماعي حسب المفكرين والعلماء، كل حسب مرجعيته الأكاديمية، خلفيته ومشاربه الفكرية، لكنهم رغم ذلك متفقون على أهميته في تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية. هناك اختلاف واضح فمعظم التعريفات تسير في اتجاه أن الضبط الاجتماعي هو الموجه لسلوك الأفراد كي يكون متوافقا مع المعايير والقيم المرغوبة في المجتمع، وهذا ما أشار إليه **ابن خلدون** في مقدمته بصورة أكثر وضوحا وتحديدا في قوله:« إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع أو حاكم يرجعون إليه **(عزت حجازي،1964 ، ص94)**.

يعرف **بريديميرو ستيفنسن Predemier et stephenson** الضبط الاجتماعي بأنه عبارة عن مجموع الآليات المتمثلة في الأساليب التي تمكن من تنظيم وترتيب الأشياء، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى ولو بدأ في انطلاقه(**Janouwitz Morris,1991, P 305**)، كما يعتبره **جوزيف روسيك J. Roucek** مفهوما شاملا يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمتثلون لممارسات وقيم الحياة داخل الجماعات، وعلى إقناعهم بالامتثال وإجبارهم عليه **(محمود أبو زيد،1980، ص 18)**، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع على يد العالم الأمريكي **إدوارد روس Edward Ross** الذي أكد على أهمية هذا الضبط في الحياة الاجتماعية لحفظ كيان المجتمع. هكذا، فالضبط الاجتماعي عبارة عن مجموع القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده، والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على استقرار نظمه ومحاربة مظاهر الانحراف فيه من خلال التمسك بالقيم والتعليمات المرغوبة والمقبولة **(بن جامع صبرينة،2017، ص 567)**.

5. نتائج الدراسة ومناقشتها:

أ. وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي وحجم علاقة الارتباط

مع تطور التكنولوجيا الحديثة، تطورت معها السلوكات الانسانية الإيجابية منها والسلبية، خصوصا ما ارتبط منها بتقنيات ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما عبر عنه معظم أفراد عينة الدراسة الذين أقروا بأن هذه الأخيرة أتاحت فرصا مهمة للشباب في التعبير عن أفكارهم، والحصول على الدعم والمشاركة من خلال تجارب الآخرين بغية تجاوز عدد من المشاكل التي قد تعترضهم، سواء الشخصية منها أو الدراسية وكذا المهنية، إضافة إلى كونها فتحت لهم آفاقا للحصول على فرص عمل والتسويق لأنفسهم عبر إبراز مهاراتهم الشخصية وتوثيق إنجازاتهم في العمل. بل وخلق فرص عمل وظهور مسارات مهنية جديدة (كالمؤثرين الاجتماعيين، كتاب وأخصائيي المحتوى التسويقي، مصممو جرافيك لتصميم إعلانات المنتجات، وسطاء في عدد من

المجالات ...إلخ)، ناهيك عن الاتصال الدائم بالعالم والذي أصبح أمرا سهلا في كل زمان ومكان. لكن في مقابل ذلك، أكد هؤلاء المستجوبون على الأثر الكبير لوسائل وشبكات التواصل الاجتماعي في تفشي وانتشار عدد من السلوكات المنحرفة والاجرامية، والتي وجدت فيها الارضية الخصبة لممارستها، على اعتبار أن عددا مهما منها ما هو إلا امتداد لانحرافات وجرائم واقعية في عالم افتراضي، هذا الأخير الذي يسّر سبل المرور لارتكابها، فهو يتميز بخصائص ومميزات؛ تنشأ في الخفاء، طريقة تنفيذها أسهل وأسرع، ومردوديتها أقل خطورة مقارنة بالتقليدية منها. بالرغم من كون الجريمة الالكترونية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، إلا أنها تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية **(نهلا عبد القادر المومني، 2008، ص 50)**.

تتعدد وتتنوع أشكال السلوكات المنحرفة والإجرامية التي يتم الإقدام عليها عبر وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر أفراد عينة دراستنا هاته، كما تتعدّد أيضا دوافعها والآثار الناجمة عنها، وهو ما سنعمل على توضيحه في هذه الورقة العلمية. قبل كل هذا كان من الضروري الكشف عن حجم ووثيرة ارتباط هؤلاء المستجوبين بهذه التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي.

يحتل **الفايس بوك Facebook** و**الواتساب whatsapp** و**اليوتوب Youtube** من وجهة نظر مستجوبينا النسبة الأكبر من حيث الاستعمال مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، لكن مِؤخرا بدأ توظيف تطبيقات أخرى **كالتيكتوك TicToc** ، **السناب شات Snap Chat** **والانستغرام Instagram** وغيرها...، والتي يقضون فيها حيزا مهما من الزمن قد يتجاوز عشر ساعات في اليوم، موزّعة على فترات؛ في وقت الفراغ، وأحيانا أثناء مزاولة نشاط ما (العمل، الدراسة، التنقل، الأكل، الاستعداد للنوم...إلخ)، وهو ما يجعل الأفراد وخاصة المراهقين منهم يقضون فترات مهمة من حياتهم متنقلين بين منصات التواصل الاجتماعي، متجاوزين بذلك أحيانا ساعات النوم والطعام والشراب وغيرها من الأنشطة، لدرجة أنه لم يعد بإمكان البعض منهم قضاء ساعة كاملة بدون تصفحها. إن الاستخدام المفرط لمواقع ووسائل التواصل الاجتماعي هو نوع

من الإدمان، يشترك مع الأشكال الأخرى من الإدمان بتغير المزاج والانسحاب الاجتماعي والصراع والشعور بالضيق والوحدة **(صباح والشجري وآخرون، مجلد"4، عدد2، ص ص، 241–259)** والتي غالبا ما تظهر أعراضها عند توقف الفرد عن استخدام الأنترنيت عموما ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصا. هذا الإدمان يؤثر بشكل كبير وسلبي على الجوانب الاخرى من الحياة، وخصوصا على حساب أوقات العائلة والعمل والدراسة، ما يجعلنا أمام عزلة اجتماعية يقل معها تفاعل الفرد مع من حوله في الحياة الواقعية، ويميل للدردشة على وسائل التواصل الاجتماعي ووهم ما يصطلح عليه بالتواصل الافتراضي، ما قد يؤثر سلبا على صحته النفسية والعقلية؛ كالإصابة بالاكتئاب. لكن على النقيض من ذلك، قد تطرح إحدى المفارقات المهمة وهي أن إدمان الأنترنت يمكن أن يكون نتيجة للاكتئاب وليس العكس، ما يعني أن كلاهما يمكن أن يكون سببًا للآخر. واقع تمت ترجمته من خلال الواقع المعيش لبعض أفراد العينة الذين أكدوا هذا الطرح. إن التواصل الافتراضي، مفهوم عرف انتشارا واسعا في صفوف أفراد عدد كبير من الأسر والعائلات الذين يقتسمون نفس المجال وفي نفس الزمان، ويتواصلون بشكل غير مباشر وفعال. ناهيك عن مآل العلاقات الاجتماعية سواء في محيط الأسر أو الأصدقاء أو زملاء العمل أو في الدراسة، بل وأدت إلى ميلاد مجتمع يحمل عوامل القطيعة مع التقاليد الاجتماعية والثقافية، والتي أثرت في علاقات الشباب بعائلاتهم وتذمرهم من زيارة الأقارب. هكذا سيفقد التواصل العائلي الكثير من المعاني الاجتماعية، حيث استبدلت الزيارات العائلية في المناسبات والأعياد بمنشورات على صفحات شخصية **(إبراهيم أماني،2015)**، يتم تداولها عبر تطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي. وهو ما قد يؤدي إلى ضعف تطور الشخص اجتماعيا ومهنيا، بسبب عدم قدرته على التفاعل الإيجابي والطبيعي مع مختلف جوانب الحياة الواقعية.

من جهة أخرى اتضح أن الإناث هن الأكثر استهلاكا لهذه الوسائل، وهذا راجع في كثير من الأحيان إلى طبيعة المجتمع الذي يتيح للذكور إمكانية القيام بأنشطة خارجية مقارنة بالإناث (الرياضة، التجمعات في المقاهي، التجول عبر الأزقة والشوارع...إلخ). إن حجم ارتباط الشباب

بوسائل التواصل الاجتماعي هاته يمكن مرده من وجهة نظرنا إلى عدة أمور؛ أولها يرتبط بالحجم الكبير لوقت الفراغ، وثانيها؛ تيسير فرص الولوج إلى هذه الشبكات ووسائل الاتصال[3]. من الأمور الأخرى التي أشارت إليها عينة الدراسة والتي يمكن أن تكون سببا في ارتفاع حجم ارتباطهم بشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي كون أغلبهم يمتلكون أكثر من حساب شخصي على هذه المواقع، وأغلبهم يتخفى خلف أسماء مستعارة وحسابات وهمية، وهو الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى أسباب اجتماعية (التواصل مع الجنس الآخر، الدخول في نقاشات ومواضيع حساسة لا يقبلها المجتمع؛ كالجنس، الدين، السياسة. إلخ)، أو أسباب ذات طبيعة انحرافية وإجرامية (الابتزاز، التسول، الاحتيال، العمل الجنسي.... إلخ).

ب. الجريمة والسلوك المنحرف في شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي:

إن العالم الافتراضي جاء محاكيا للعالم الحقيقي عبر شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي ومحتوياتها المرئية والصوتية، الأمر الذي شجع بعض الأشخاص على ممارسة سلوكات قد يصعب ارتكابها في الواقع الحقيقي بكل سلاسة، دون إظهار لهويتهم. وهو ما جعلها تعرف انتشارا واسعا خصوصا في صفوف الشباب. من بين هاته السلوكات، تلك الشّاذة منها وغير المقبولة اجتماعيا، أو ما يصطلح عليها بالسلوكات المنحرفة.

يقصد بالسلوك المنحرف ذلك السلوك أو الموقف المخالف للمعايير الأخلاقية والاجتماعية المقبولة (**Noah, Webster. 1984, p 370**)، فهو يتوافق مع كل ما هو غير مطابق للمعايير الاجتماعية للجماعة في لحظة ما وتصاحبها عقوبات. هذه الأخيرة يتم تحديدها من خلال معيار رئيسي يعمل على قياس حدة الانحراف، ألا وهو ردّ الفعل الناتج عن ذلك السلوك

[3]– الحصول على عروض مشجعة لجعل الهاتف النقال في ارتباط مع، وفقط، شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي، عن طريق عرض نجمة 6 الذي توفره كل شبكات الاتصال بالمغرب (**IAM,ORANGE,INWI**)، والذي يبقى صالحا لمدة شهر كامل بدون انقطاع، بتعبئة 30 درهما (هكذا عبر أحد المستجوبين)، ناهيك عن إمكانية الولوج عبر شبكات الويفي**WIFI** التي اصبحت منتشرة في كل مكان.

بدءا بالتوبيخ، السخرية، الرفض، العزلة، النبذ، العلاج الإلزامي، السجن وصولا إلى الإعدام. هكذا فالانحراف لا يمكن أن يفهم بصرف النظر عن ردّة فعل أولئك الذين يحكمون عليه. إن ما يميز هذا المفهوم كونه نسبيا في الزمان والمكان؛ قد يختلف أو يتغير بتغير الحقبة الزمنية أو المنطقة الجغرافية، الشيء نفسه يمكن الحديث عنه بالنسبة للجريمة[4].

لقد تعدّدت صور وأشكال الانحرافات والجرائم في هذا العالم الافتراضي وعبر شبكات ووسائل وتطبيقات التواصل الاجتماعي. من خلال دراستنا هاته، توصلنا إلى مجموعة منها نذكرها على النحو التالي:

الابتزاز الإلكتروني: وهو سلوك يرمي إلى تهديد ومساومة الأشخاص بفضح أسرارهم أو معلومات عنهم، (وثائق، صور، مقاطع فيديو، محادثات وغيرها)، بهدف تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو جنسية. يعرف الابتزاز أشكالا وأنواعا مختلفة نذكر منها: **الابتزاز المادي**، وفيه يطلب المبتزّ من الضحية مبالغ مالية أو بعض الممتلكات وغيرها مقابل عدم نشر أسراره ومعلوماته الشخصية أو التشهير به، بهدف الإساءة لسمعته. و**الابتزاز الجنسي**؛ هنا ترغم الضحية على إرسال صور ومقاطع فيديو أو القيام بوضعيات جنسية عبر الاتصال المرئي (عبر واتساب أو سكايب أو وسائل أخرى)، بل ومطالبته إياها أحيانا بممارسة علاقة جنسية معه أو مع غيره ممن يختارهم هو مقابل مبلغ مالي أو منفعة لعلاقة تربطه بذلك الشخص. ثم **الابتزاز العاطفي**، ومن خلاله يهدد المبتز الضحية بمعاقبة أو تعذيب من تربطهم صلة قوية به (آباء، أبناء، إخوة، أصدقاء، أحد الأقارب..... إلخ)، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خصوصا عند علم المبتز بنقاط ضعف الضحية، إذا لم يحصل على ما يرغب فيه ماديا كان أو معنويا. إلى جانب **الابتزاز السياسي** والذي قد يطال فئة معينة من شرائح المجتمع، وهي تلك التي تنتمي لبعض القطاعات الحكومية

[4]- إن مسألة **ثبات الجريمة** في الزمان والمكان أمر لا ينطوي على حقيقة علمية، بل إن ما يعتبر جريمة اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا، وما يعتبر جريمة في المغرب قد يكون فعلا مباحا في بلد آخر والعكس صحيح، كتعاطي المخدرات في مجموعة من الدول الغربية، وإباحة الشذوذ الجنسي وصناعة الجنس والبغاء المنظمة قانونيا، وإباحة قتل الشفقة أو الرحمة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

والمناصب العليا، أو تلك التي تنتمي لبعض المؤسسات الحزبية أو الدينية وغيرها، وذلك بمساومتهم ماديا أو من أجل تحقيق مصالح شخصية مقابل عدم الكشف عن قضايا فساد أو وضعيات مخلة بالآداب قد تورطوا فيها في وقت سابق.

إن هذا النوع من السلوكات يعتبر من أكثر الممارسات الأكثر وقاحة من وجهة نظر مستجوبينا، لما له من آثار وخيمة على نفسية الضحايا الذين تتغيّر حياتهم، بل وتنقلب رأسا على عقب، حيث تجدهم وكأنهم لعبة في يد أحدهم يتحكم بها كيف يشاء، على حد تعبير أحد المستجوبين[5] ، بل قد يؤدي ببعضهم إلى إيذاء أنفسهم، إيذاء قد يصل إلحاق الضرر بأجسادهم. في إحدى تقارير الأمم المتحدة تعرّض سبعة من بين كل عشرة مراهقين لحوادث تنمّر في مرحلة ما من حياتهم، أقدم فرد من كل ثلاثة ضحايا هذه الممارسات على إيذاء أنفسهم، بينما اتجهت حالة واحدة من كل عشرة منهم نحو الانتحار بالفعل. في الوطن العربي ترتفع معدلات جرائم الابتزاز الإلكتروني في دول الخليج بشكل خاص، حيث تم تسجيل 30 ألف جريمة من هذا النوع سنوياً، 80% من ضحاياها نساء، وأغلبهن يتم استهدافهن بمحتوى جنسي(**https://www.ida2at.com**).

النصب والاحتيال: تتعدد وسائل النصب والاحتيال باستخدام وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي، وهي ظاهرة أقر بوجودها أفراد عينة الدراسة لكثرة انتشارها بين عدد مهم من مستخدمي الأنترنيت. في كثير من الأحيان ينتحل البعض منهم شخصيات أو صفات معينة بهدف استدراج الضحايا؛ إما عن طريق مخاطبة عواطف الناس لمساعدتهم (التسول الالكتروني)، أو من أجل سرقتهم عبر إرسالهم أموال طائلة بهدف قضاء أغراض شخصية لهم (توفير عقدة عمل خارج الوطن، وساطة ولوج مؤسسات أو مهن معينة، الحصول على وثائق إدارية بدون موعد أو انتظار....). أيضا من أجل استدراج فتيات لعرض صور أو فيديوهات

[5]- فاطمة (اسم مستعار)، 18 سنة، تلميذة، مستوى الثانية ثانوي بكالوريا، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد الإدمان، حيث كل ما أتيحت لها الفرصة في الزمان والمكان، تتوفر على انخراط شهري Abonnement، يجعلها متصلة في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، سبق وأن تعرضت لعملية نصب أثناء اقتنائها لأحد المنتوجات المزيفة.

لهن كمرحلة من مراحل التعارف المؤسّسة للزواج خصوصا مع أشخاص أجانب، وهو ما قد يضمن لهن حسب رأي المبحوثات تحقيق أحلامهن المرتبطة بالزواج والهجرة للعيش خارج بلاد لم توفر لهم أدنى سبل العيش والمواطنة. من بين صور الانتحال الأخرى نذكر أيضا؛ توصل عدد منهم برسائل إلكترونية ملغومة تزعم صدورها عن بنوك أو مؤسسات جديرة بالثقة، فتسعى إلى خداع متلقيها ودفعهم إلى الكشف عن أرقام حساباتهم المصرفية وبطاقاتهم الائتمانية وكلمات السر الخاصة بها، ناهيك عن الاعتداء على المعطيات السرية والخصوصية والبيانات ذات الصلة بالحياة الفردية وسرقة المعلومات الشخصية.... إلخ.

يمكن الحديث أيضا عن الاحتيال في التسوق الالكتروني، وهو نوع من التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي الذي أضحى من أهم الظواهر التي انتشرت مؤخرا بسبب سهولة الوصول إليها عبر صفحات خاصة، ومجموعات البيع والشراء من خلال تطبيقات معينة، كأنك تتجول وسط أسواق فيزيقية. يتجلى الاحتيال في هذا النوع من التسوق من خلال شراء عروض مزيفة أو وهمية، أو عبر شركات لا وجود لها فعليا يستخدمها المحتالون للاستيلاء على أموال الضحايا.

التسول الالكتروني ومخاطبة عواطف الناس: أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي في عدد من المجتمعات أداة جديدة لانتشار ظاهرة تعدّ من أبرز الأمراض الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع، ألا وهي التسول والكسب غير المشروع والنصب والاحتيال الإلكتروني، سواء من طرف عصابات تشتغل بشكل منظم وهو ما يمكن تصنيفها ضمن **الجريمة المُنظمة**، أو من طرف أشخاص عاديين انتقلوا من التسول الكلاسيكي الذي كان يقتصر على أماكن محددة في المجال الفيزيقي (الطرقات والشوارع العامة، أمام المساجد والمحلات التجارية...) إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، ومنها وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي لاستثارة شفقة الناس وعطفهم، حيث يستطيع المتسول عبرها أن يصل إلى العديد من الأشخاص بشكل متخفٍّ وأقل حرجاً لإيصال مشكلته، سواء كان صادقا فعلا أو محتالا، حيث يتفنن ويتقن التسول عبر اتّباع وسائل مبتكرة لإقناع واستجداء متصفحي الأنترنيت، ومخاطبة عواطف الناس بشتى الطرق الممكنة للحصول على مبالغ مالية إلكترونياً.

لقد انتشرت في الآونة الاخيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة طلب المساعدات المالية لتجاوز ظروف اقتصادية صعبة حقيقة أحيانا واحتيالا أحيانا أخرى؛ كجمع تبرعات لمرضى وهميين يمتلكون حسابات وأرقام هواتف وهمية، وذلك عبر سرد وقائع كاذبة ودرامية لا تمس للواقع بصلة، بطرق وتقنيات أكثر احترافية، كنشر لصور تقارير ووصفات طبية تهم أمراضا خطيرة، أو لإجراء عمليات جراحية مستعجلة قد تكون مزيفة ومفبركة أو لشخص آخر، كما ومن أجل تقديم يد المساعدة لبعض الأفراد عبر مقاطع فيديو تحرك الكثير من الإنسانية في المتتبعين، ولعل أبرز الصور التي قدمها بعض مستجوبينا؛ حالات ليتامى وأرامل مهددون بالإفراغ بسبب عدم قدرتهم على أداء واجب الإيجار الشهري لمحلاتهم السكنية، عدم قدرة الأب أو رب الأسرة توفير المتطلبات الأساسية (غذاء، لباس، تمدرس، علاج...)، تسول تعبئات الاتصال **Recharge** لأمر طارئ لا يحتمل التأخير وغيرها من السلوكات.

إن إتقان هذا النوع من الأنشطة وبالنظر إلى المداخل المادية والمعنوية التي قد يحصل عليها هؤلاء يجعل منها **مهنة أو وظيفة**؛ فالتسول في هذا العالم الافتراضي أصبح قطاعا مستقلا بذاته، يمكن وصفه بشكل من أشكال الاحتيال يتخذه المحتالون وسيلة مريحة لجني المال لا تتطلب أدنى جهد لكونها تتم في الخفاء بعيدا عن الإحراج وبدون أي عواقب ومتابعة خصوصا إذا علمنا أن القانون الجنائي المغربي يعتبر التسول ظاهرة يعاقب عليها القانون[6]، وخصوصا بالنسبة لأولئك الذين يستعملون: الإعاقة، المرض وغيرها من الوضعيات التي يحاولون من خلالها جلب تعاطف الناس ومساعدتهم ماديا[7].

العمل الجنسي والطرق الحديثة للدعارة: تعد الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز والدوافع لدى الإنسان، حيث أنها تحمل تأثيرا كبيرا على الصحة النفسية والجسدية والفكرية **(علي عبد الرحيم**

[6]- ينص الفصل 326 من القانون الجنائي على أنه يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر من كانت لديه وسائل للعيش، أو كان بوسعه الحصول عليها بالعمل أو بأية وسيلة مشروعة، ولكنه تعود ممارسة التسول في أي مكان كان".

7- شدد المشرع من العقوبة بالنسبة للمتسول الذي يستعمل التهديد أو التظاهر بالمرض أو العاهة أو اصطحاب طفل صغير أو أكثر من غير فروعه، بالعقوبة الحبسية من 3 أشهر إلى سنة طبقا للمادة 327.

صالح، 2014، ص 18). يعرف **السلوك الجنسي** بكونه ما تعلق برغبة أو شهوة أو استثارة أو ممارسة. كشف التحليل النفسي عن جانبين متناقضين ومتحدين في آن واحد للحياة الجنسية؛ الجانب البيولوجي للجنس من حيث هو **حاجة** والجانب الإنساني للجنس من حيث هو **رغبة**، لها بناؤها وشكلها وسياقها التاريخي ومعناها **(محمد حسن غانم، 2006. ص ص 527-528)**.

مع التطور الهائل والانتشار الواسع للأنترنيت بين الأفراد، ظهرت سلوكات جنسية على مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها في شكل ممارسات سلوكية لا تتفق مع المعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع، وفي طرق إشباع الغريزة الجنسية. هذه السلوكات هي نوع من **الانحراف الجنسي**، وهو عبارة عن اضطراب نسبي يختلف من مجتمع لآخر. إن العالم الافتراضي يوفر للأشخاص المنحرفين جنسيا فرصة ممارسة انحرافاتهم بطريقة سرية. من بين صور الانحراف هاته وفق ما أكدته لنا غالبية أفراد عينة الدراسة نذكر: إرسال الصور والفيديوهات الجنسية، ممارسة الجنس عبر إجراء المحادثة الكتابية والمكالمات الصوتية وكذا عبر مكالمة الفيديو وغيرها، عرض الأعضاء التناسلية لكل من الذكر والأنثى على بعضهما البعض عبر وسائل الاتصال والويب كام، وهذا ما يطلق عليه **بالاستعراض الجنسي**. من جهة أخرى أقر البعض منهم على إدمانهم على مختلف المواد المرئية والمسموعة أو المقروءة التي تتناول قصصا وموضوعات جنسية طبيعية كانت أو شاذة، بهدف إثارة الغرائز واستهواء متابعيها. إن المضمون الجنسي لهذه المواد يتم تقديمه عبر مجموعة متنوعة من الوسائط، مثل الأفلام الإباحية والتسجيلات الصوتية، والألعاب الإباحية وغيرها، لكن في الآونة الأخيرة ظهرت منافسة شرسة في تقديم هذا النوع من المضمون الجنسي بشكل مباشر أو ما يطلق عليه ب **LIVE**، أو ما يسمى بالروتيني اليومي، حيث يتم عرض بعض الفتيات والنساء لأجسادهن، والغاية منه كسب أكبر عدد من المتابعين[8]، كأحد السبل الممكنة للحصول على مداخيل شهرية وأسبوعية.

[8]- كلما كان عدد المتابعين أكثر كلما كان الدخل المادي أكثر، وهذا ما يدفع الكثير من رواد الأنترنيت إلى البحث عن مداخل إضافية سواء عبر تطبيقات اليوتوب، أو التيك توك وغيرها من التطبيقات الأخرى.

ت. دوافع السلوك المنحرف والاجرامي عبر شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي والآثار الناجمة عنه:

ترتبط الجريمة الإلكترونية شأنها شأن الجريمة التقليدية بمجموعة من العوامل والأسباب، منها ما يقع على مستوى كوني، ومنها ما يقع على مستوى مجتمعي، ومنها ما يقع على مستوى فردي أو شخصي، والتي تتفاوت وفق نوعها ونوع الضحية المستهدفة، وكذا نوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي، مجتمعي، كوني).

تختلف دوافع جرائم الشباب والهواة والأحداث عنها بالنسبة للمحترفين، كما تختلف وفق هدفها. لكن قد تشترك في بعضها، أهمها:

الفقر وانتشار ظاهرة البطالة، وهي الظاهرة التي عرفت انتشارا كبيرا في صفوف المجتمع المغربي خصوصا بعد **جائحة كوفيد19.** وفقا للمفوض السامي للتخطيط، فقد خسر المغرب 432 ألف وظيفة سنة 2020 بسبب الجفاف وأزمة الفيروس التاجي، ما سيجعل معدل البطالة مرتفعا رغم ما عرفه من تراجع؛ حيث انتقل من 12.3% خلال سنة 2021 إلى 11.8% سنة 2022، معدل بلغ لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حوالي 32,7 في المائة، مقابل 11,8 في المائة كمعدل وطني إجمالي، في نفس السياق أشارت المندوبية السامية للتخطيط في موقعها الرسمي أن السنوات اللاحقة سيظل فيها معدل البطالة مرتفعا لأن أكثر من 300000 شخص جديد يصلون إلى سوق العمل كل سنة **(www.hcp.ma).**

إن الشباب باعتباره دعامة كل مجتمع يتحمل أغلب أفراده مسؤوليات جسام، سواء بالنسبة لذواتهم أو بعض أقاربهم (آباء، إخوة، أسرة....)، يجدون أنفسهم يعيشون نوعا من الضغط والتوتر، فكل فرد وضع لذاته أهدافا وغايات في هذه الحياة، قد يصطدم بغياب وسائل وآليات تحقيقها؛ فالفقر، والبطالة وكثرة الفراغ، وانعدام مصادر أخرى للدخل وغيرها، قد تدفع به لنهج جميع الوسائل الممكنة؛ الشرعية منها وغير الشرعية لتحقيق هذه الأهداف وتجاوز ظروفهم الاقتصادية الصعبة، وتلبية حاجاتهم المادية منها على وجه الخصوص، فتصبح الجريمة

والالكترونية منها بالنسبة للمتعلمين منهم على وجه الخصوص نتيجة حتمية لتلك الظروف السوسيواقتصادية، نظرا لما تتميّز به من خصائص عن التقليدية أو الكلاسيكية منها.

عن تناقض الأهداف وسبل تحقيقها وكيف تم تفسير الجريمة، عملت **نظرية التوتر**، وهي النظرية التي تركز على التناقضات والتوترات بين القيم والأهداف المشتركة من جهة، وبناء الفرص في المجتمع من جهة أخرى، **فروبرت ميرتون R.Merton** زعم أن الاختلاف بين تحديد المجتمع للأهداف والطرق الشرعية في تحقيقها يخلق نوعا من التوتر داخل المجتمع. إذا كان الأفراد يوافقون على تحديد المجتمع للأهداف التي تؤدي إلى النجاح، فإنهم في كثير من الأحيان غير قادرين على تحقيقها وفقا للمحددات الاجتماعية والفرص الاقتصادية المتاحة، ما يتولّد عنه ذلك التوتر الذي قد يقود للانحراف والجريمة. إن انتشار البطالة وبعض الظواهر المرتبطة بها كالهدر المدرسي. في غياب لمرافق ترفيهية وتربوية يعرف حجم وقت الفراغ بالنسبة لهذه الفئة من المجتمع ارتفاعا مهولا، وهي الظاهرة التي يتفق أغلب المبحوثين على انتشارها في صفوف أقرانهم ومراهقي وشباب أحيائهم السكنية. **وقت الفراغ** هذا، وفيما سيقضيه الأحداث أو الشباب يعتبر من بين أهم الأسباب وراء نزوعهم نحو عالم الانحراف والجريمة إذا لم يستثمر بالشكل الصحيح. لأهمية هذا المتغير، حاولت العديد من الدراسات مقاربته (*) من زوايا مختلفة، مبرزة أثره في تكوين المسار الاجرامي للفرد.

الرغبة في تحقيق المتعة الشخصية

من دوافع المرور للفعل المنحرف أو الجانح عبر وسائل التواصل الاجتماعي نذكر الرغبة في تحقيق متعة شخصية. يسعى بعض الأشخاص بكل الوسائل الممكنة لتحقيقها. تتجلى المتعة الشخصية في إشباع أنانية الفرد (الجانح) في التلذذ؛ إما بتعذيب الآخرين جراء معاناتهم من

(*) - من بين هذه الدراسة نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراستين إحداهما عربية والأخرى غربية:

- عبد الله ناصر السدحان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض،1415 هـ.

مشاكل تم توريطهم فيها كنوع من الممارسات السادية (احتيال، سرقة، نصب، تهديد، تنمر.... إلخ). إن ممارسة هذا النوع من السلوكات يمكن تفسيره برغبة في **إثبات الذات** وتملك قدرات خارقة في العالم الافتراضي **(واعر بلغة المبحوثين)**، والتي يمكن توظيفها أيضا في **الانتقام** من شخص أو جهة معينة بالهجوم عليهم بشتى التقنيات.

تتجلى المتعة الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أيضا في التحرش الجنسي، وذلك من خلال قيام الفرد بإرسال صور أو فيديوهات أو تعاليق مسيئة وغير لائقة عبر البريد الالكتروني، الرسائل الفورية، وسائل الاتصال الاجتماعي، وكذا المنتديات ومدونات أو مواقع الحوار عبر الإنترنت. هي سلوكات منحرفة من وجهة نظر المجتمع وجانحة من وجهة نظر القانون لكونها تؤثر في البناء المجتمعي وأحد أهم مداخل الانحلال الخلقي والفساد الاجتماعي، بل وتؤثر كذلك في البناء النفسي للضحايا وإصابتهم بأمراض واضرابات نفسية. سلوكات يشعرون فيها بالغضب والإحباط والضيق، خصوصا وبشكل أقوى لدى المراهقين والأطفال، ما قد يدفع بهم أحيانا إلى الانطواء وأقل إرادة في إقامة علاقات اجتماعية **(Nell, B, 2010)**.

إن طبيعة العلاقة بين الجنسين في المجتمعات العربية متوترة، وهي طبيعة تتأسس على صعوبة الدخول في علاقات مباشرة، خصوصا إذا كانت في إطار غير مؤسساتي (خارج إطار مؤسسة الزواج مثلا) نظرا لوجود معيقات اجتماعية وثقافية (الدين والعادات والتقاليد) حيث يفرض الجميع حاجزا بينهما، لأن المجتمع يحرم عليهما مبادرة تعرف أحدهما على الآخر في الواقع، وخاصة لدى النوع الأنثوي، وهو ما يحد من تواصلهما. لذا، وكخطوة أولى قد يلجأ أحد الطرفين إلى التحرش بالآخر عبر الأنترنت لما توفره هذه التقنية من إخفاء للهوية والدخول باسم مستعار في غياب كلي للرقابة. قد يعرف هذا التحرش أشكالا متنوعة منها: استفراز الآخر بصورة تحتوي على الإثارة الجنسية أو فيديوهات تبين ذلك، أو قصص وعبارات ومستملحات جنسية، أو أسماء مستعارة خادشة للحياء. إن هذا النوع من التصرفات من طرف المتحرّش (الفاعل) قد يفسر

Filip mirić, Leisure time and juvenile delinquency, fact a universities séries : Law and politics, vol. 14, no3, 2016.

معاناته بنوع من **الكبت الجنسي** بمفهوم **سيجموند فرويد**. يشير مفهوم الكبت الجنسي إلى حرمان الشخص ذكراً كان أم أنثى من الاهتمام بموضوع الجنس، وخصوصا ممارسته بشكل طبيعي ومقبول مجتمعيا وأخلاقيا...إلخ، لذلك يسعى إلى تفريغه بشكل أو آخر لما قد يحقق له من لذة جنسية، وبالتالي متعة شخصية، وذلك بطرق مختلفة من بينها: معاكسة الفتيات بالشارع، مشاهدة الأفلام الإباحية، العادة السرية، والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي باعتباره شذوذا جنسيا، وغيرها....).

خاتمة:

بالرغم من الآثار الإيجابية التي خلفها ظهور الانترنيت بصفة عامة ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص، طفت من خلاله إلى السطح سلوكات معادية للمجتمع وأخرى ضد القانون. سلوكات منحرفة وجانحة يصعب ارتكابها على أرض الواقع بكل أمان رغم تشابهها مع التقليدية منها في أطراف الجريمة؛ مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة، وضحية (شخص طبيعي أو اعتباري وأداة ومكان ارتكابها).

عرفت الجريمة الالكترونية تطورا يوما بعد يوم نظرا للتطور التكنولوجي والعالم الافتراضي الذي ييسر سبل ارتكابها؛ فهي تنشأ في الخفاء، طريقة تنفيذها أسهل وأسرع ومردوديتها أقل خطورة.

يعتبر الفقر والبطالة باعتبارهما ظاهرتين جد منتشرتين في صفوف المجتمع المغربي وخصوصا شبابه ومراهقيه إلى جانب حجم وقت الفراغ المرتفع من دوافع الجريمة الالكترونية. ناهيك عن الرغبة في إثبات وجود الذات كشخص له من القدرات ما لا يمتلكها غيرهم. هذا النوع من الجرائم كانت له تأثيرات سلبية على البناء النفسي والعلائقي للفرد وكذا قيم ومعايير المجتمع.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أماني، درجة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بصفته أداة للتعليم والتعلم لدى طلبة الجامعات الأردنية والإشاعات المتحققة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، جامعة الأردن. 2015.

2. بن جامع صبرينة، الضبط الاجتماعي، منظور نظري، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكر،عدد 47، 2017.

3. أحمد شحاتة، مضامين الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، عدد 31، أكتوبر/دجنبر، 2020.

4. اسراء جبريل رشاد مرعي، الجرائم الإلكترونية" الأهداف – الأسباب – طرق الجريمة ومعالجتها، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=35426

5. حسن اسماعيل عبيد، سوسيولوجيا الجريمة، شركة ميدلات المحدودة، لندن، 1993.

6. خالد عياد الحلبي إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنيت، دار الثقافة للنشر، الأردن،2011.

7. رمسيس بنهام، الإجرام والعقاب، دار المعارف،1978.

8. صباح والشجري وآخرون، أثر إدمان مواقع التواصل الاجتماعي على التطور الفكري لدى طلبة الجامعة، درسة مقارنة بين جامعتي سعيدة والأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مجلد"4، عدد2.

9. عزت حجازي، مفهوم الضبط الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، والجنائية، ط1،1964.

10. علي عبد الرحيم صالح، علم نفس الشواذ الاضطرابات (النفسية والعقلية) عمان: دار قباء، 2014.

11. غابرييل تارد، في مصادر السيكولوجيا الاجتماعية، ضمن كتاب: علم الاجتماع، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات، تحرير فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، دمشق: دار الفرقد، 2010،

12. محمد حسن غائم، الاضطرابات الجنسية تعريف بالانحرافات التشخيص الأسباب الوقاية العلاج. القاهرة المكتبة الأنجلو مصرية،2006.

13. محمود أبو زيد: الشائعات والضبط الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب، (د/ط)، الإسكندرية، 1980.

14. محمود أحمد القرعان، الجرائم الإلكترونية، ط 1 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

15. مصطفي أحمد إبراهيم، دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل التصدي للجريمة، مركز الإعلام الأمي، البحرين، 2008.

16. – نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008.

17. ياسين شرف، النظام القانوني للجريمة الالكترونية" بين ثبات النص وتطور الجريمة، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، على الموقع الالكتروني: **/ https://www.droitetentreprise.com/**

18. fillip mirić, leisure time and juvenile delinquency, fact a universities series: law and politics, vol. 14, no3, 2016

19. G.Stefani, G. la raseau droit pénal et procédure pénal T1 1964.

20. https://www.hcp.ma/Interview-accordee-par-Monsieur-Ahmed-LAHLIMI-ALAMI-au-site-medias-24_a2652.html.

21. https://www.ida2at.com/cyber-extortion-how-do-teenagers-suicide/.

22. https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/cyber-/21255

23. https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-1/key-issues/cybercrime-in-brief.html

24. Janouwitz Morris: on social organization, the university of Chicago, 1991.

25. Liu Hugo Social Network profiles as taste performances ", Journal of Computer –mediated communication, N°13, 2008.

26. M. R Gottfredson. and T. Hirschi, A General Theory of Crime, California, Stanford University Press, 1990.

27. Myrien EulahKezia, G. Banaag, Kathleen P. Rayos, Miriam Grace Aquino Malabanan, Elna R. Lopez,The Influence of Media on Young People's Attitudes towards their Love and Beliefs on Romantic and Realistic Relationships. International Journal of Academic Research in Psychology.Vol. 1, No. 2, 2014.

28. Nell, B. Stop au Cyber Harcelement, Child focus a violence hoda de stopper. Bruxelles. 2010.

29. Noah, Webster. Webster's II: New Riverside university dictionary. Boston (MA): Houghton Mifflin. Company, 1984.

30. Real Del Louis Serge: Les réseaux sociaux sur internet, Alphée, la Passion d'éditer Paris, 2010.

31. Silverstone.R. Television and Everyday Life .london:routledge ,1994.

32. Southerland et Cressy, principles de criminology, traduction française, ed, cujac, Paris, 1996.